

تعليق

تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المملكة العربية السعودية¹

يناير 2020

فخري حسنوف ونادر الكثيري وسعد الدثهراني وريان اليماني



1. الدوافع وأسئلة البحث

تهدف رؤية المملكة 2030 - التي تُعد خارطة طريق استراتيجية لمستقبل المملكة العربية السعودية - إلى فك ارتباط الاقتصاد السعودي بالعائدات النفطية من خلال تنفيذ العديد من المبادرات الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل الأهداف الاقتصادية الرئيسية لرؤية المملكة 2030 التي تم الإعلان عنها في عام 2016م إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 40% إلى 65%، وزيادة حصة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من نسبة 16% إلى 50%، إضافة إلى خفض معدل البطالة من نسبة 11.6% إلى 7% بحلول عام 2030م. كما تهدف هذه الرؤية كذلك إلى تعظيم المحتوى المحلي إلى أقصى حد من خلال توظيف مبلغ يزيد عن 70 مليار دولار أمريكي، وجعل الوكلاء الاقتصاديين أكثر فاعلية، وزيادة الإيرادات الحكومية عن طريق رفع الدعم المحلي للطاقة وإدخال عناصر جديدة للإيرادات غير النفطية، مما يتيح المزيد من الاستثمارات الحكومية. ولا شك أن تطوير القطاع غير النفطي في المملكة سوف يساعد على تحقيق هذه الأهداف. كما يمكن أن تمارس السياسة المالية أيضاً دوراً رئيسياً، نظراً لأن السياسة النقدية السعودية تتأثر من اتباع نظام سعر الصرف الثابت (ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي).

من الأهداف البارزة لرؤية المملكة (SV2030) أن يكون القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية في المملكة، ويعتبر تطوير القطاع غير النفطي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط أمراً حيوياً لثراء التنوع الاقتصادي في البلاد، لا سيما أن القطاع غير النفطي يعد أقل تقلباً وأكثر استدامة وتوليداً للوظائف من القطاع النفطي، مما يساعد على استيعاب الأعداد المتزايدة من المواطنين السعوديين الذين يدخلون سوق العمل في كل عام. ولقد وضعت العديد من برامج تحقيق الرؤية السعودية (2030) - مثل برنامج التحول الوطني (NTP) وبرنامج تحقيق التوازن المالي (FBP) - مبادرات وأهداف للمساعدة في تطوير القطاع غير النفطي، وبالتالي فإن من المهم استكشاف الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية في تطوير القطاع غير النفطي في البلاد.

بالإضافة إلى الأسباب المذكورة أعلاه، توجد خمسة أسباب رئيسية للدلالة على أهمية دراسة آثار السياسة المالية لتطوير القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية.

أولاً: تعدد السياسة المالية واحدة من سياسات الاقتصاد الكلي الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي.

ثانياً: تتبوء السياسة المالية مركزاً مهيماً في الاقتصادات الغنية بالموارد، وعادة ما تستكمل بسياسات أخرى.

لا شك أن تطوير القطاع غير النفطي في المملكة سييساعد على تحقيق هذه الأهداف.

إن من المهم استكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في تطوير القطاع غير النفطي في البلاد.

¹ هذا مجرد تعليق على مشروع بحثي مستمر (تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المملكة العربية السعودية) ومن المتوقع أن يتم نشره كورقة مناقشة خاصة بمركز كابسارك.

بحثنا هذا يتمثل في دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على ميزانية القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية .

ثالثاً: تُعد شركة أرامكو السعودية -المملوكة للحكومة- المالك الوحيد للبنية التحتية النفطية في البلاد، ويتم تحويل معظم إيراداتها إلى الميزانية الحكومية التي لها دورٌ حاسم في توزيع إيرادات مبيعات النفط وتخصيص الموارد في الاقتصاد. ولقد أدى انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة إلى انخفاض كبير في عائدات البلاد من النفط، وقد يتسبب ذلك في حدوث تغييرات هيكلية في تأثير الإنفاق المالي العام على تطوير القطاع غير النفطي.

رابعاً: تُعد السياسة المالية في المملكة العربية السعودية الوسيلة الوحيدة تقريباً لتحويل إيرادات القطاع النفطي إلى القطاع غير النفطي.

خامساً: تمارس المبادرات المالية السعودية دوراً رئيساً في تشكيل إجمالي الطلب في الاقتصاد، وتشمل هذه المبادرات علاوات الطاقة وغيرها من الإعانات وخطط تنمية القطاع الخاص بما فيها القروض الميسرة، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي وتنفيذ "مشاريع جيغا" وبرامج تحقيق رؤية المملكة 2030.

وبالتالي فإنّ هدف هذا البحث يتمثل في دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على ناتج القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية على مدى فترة طويلة لاستخلاص رؤى قد تكون مفيدة في صنع السياسات.

تتناول دراستنا الأسئلة² البحثية التالية:

- كيف يمكن للديناميكيات قصيرة الأمد للإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي أن تفسر نمو القطاع غير النفطي؟
- هل توجد أي آثار طويلة الأمد للإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي على القطاع غير النفطي؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما مقدار الوقت الذي يحتاجه الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للتكيف مع العلاقة طويلة الأمد في حالة اختلال التوازن على المدى القصير؟
- هل تسبب انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة في توقف تأثير الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي؟

2. القطاع غير النفطي والإنفاق الحكومي

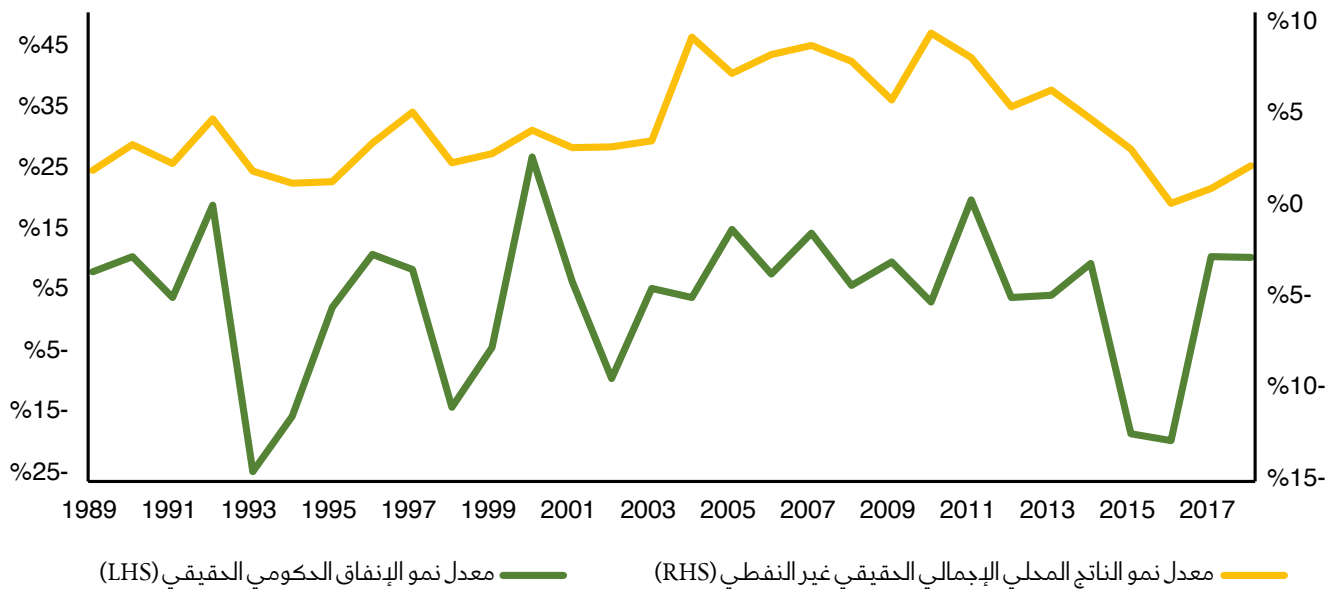
تمتلك حكومة المملكة العربية السعودية احتياطيّات نفطية ضخمة، وتستخدم عائداتِ ناجمة عن بيع هذه الاحتياطيّات لتمويل الإنفاق الحكومي، ونتيجة لذلك يرتبط الاقتصاد السعودي ارتباطاً وثيقاً بالإيرادات المُتحققة من مبيعاته النفطية، فعلى سبيل المثال شكلت الإيرادات النفطية في الفترة بين عاميّ 2009م و2018م حوالي 80% من إجمالي الإيرادات الحكومية.

شكلت المبيعات
النفطية في الفترة بين
عاميّ 2009م و2018م
حوالي 80% من إجمالي
الإيرادات الحكومية.

² سنبحث في تأثير الإنفاق الحكومي على الفروع الرئيسية للقطاع الخاص مثل الصناعات التحويلية غير النفطية والنقل والاتصالات والتوزيع والبناء في مشروع بحثي آخر.

يمارس الإنفاق الحكومي دوراً حيوياً في الاقتصاد السعودي، حيث كان يمثل في عام 2018 من نسبة 36% من إجمالي الناتج المحلي و64% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. كما أنّ الإنفاق الرأسمالي للحكومة (مثل الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري) والإنفاق الجارية (مثل الأجور والرواتب) يولدان طلباً على السلع والخدمات في الاقتصاد. ويعتمد القطاع الخاص إلى حد كبير على العقود والمشاريع الحكومية التي توفر استثمارات منخفضة المخاطر وذات عائد مرتفع (Callen et al. 2014). بالإضافة إلى ذلك فإنّ الإنفاق الجاري يزيد من دخل الأُسَر مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من القطاع الخاص الذي يعتمد في الغالب على السلع والخدمات المستوردة. ويوضح الشكل رقم (1) أدناه الحركة المشتركة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية في الفترة بين الأعوام 1989-2018م.

الشكل 1. الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.



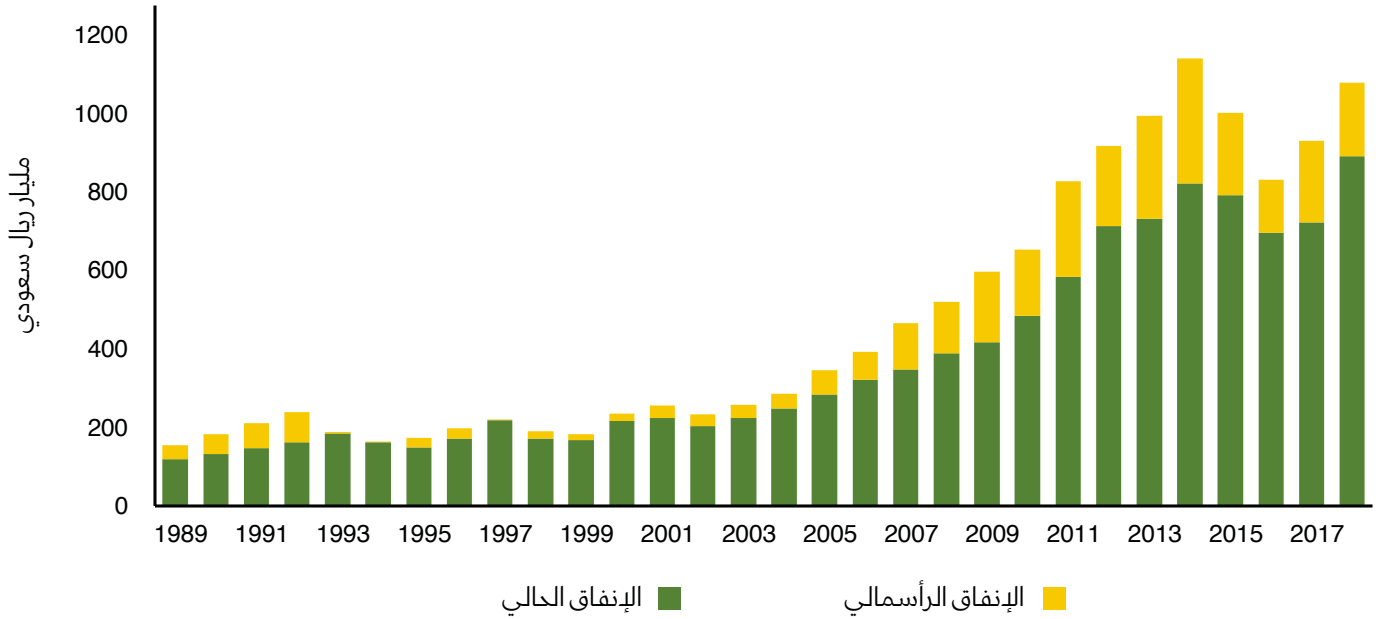
المصدر: حساب المؤلف بناءً على البيانات الرسمية.

أتاحت الطفرة النفطية الأخيرة التي حدثت في الفترة (2003-2014م) للحكومة السعودية زيادة إنفاقها بأكثر من أربعة أضعاف، فقد تحول من مبلغ 257 مليار ريال سعودي في عام 2003م إلى مبلغ 1041 مليار ريال سعودي في عام 2014م. ولتلبية الطلب على تحقيق الرفاهية للأعداد المتزايدة من السكان، قامت الحكومة السعودية كذلك بزيادة إنفاقها على الصحة والتنمية الاجتماعية بأكثر من أربعة أضعاف خلال هذه الفترة، فقد أنفقت الحكومة في عام 2014م مبلغ 78 مليار ريال سعودي على الصحة والتنمية الاجتماعية، كما ارتفع الإنفاق الحكومي على تنمية الموارد البشرية أربعة أضعاف خلال هذه الفترة ليصل إلى مبلغ 209 مليار ريال سعودي. ونجد أنّ تنمية الموارد البشرية تمثل نسبة حوالي 25% من إجمالي

تم إجراء استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية الجديدة وتحسين المشروعات الحالية لزيادة كفاءة وإنتاجية الشركات في البلاد.

الإنفاق الحكومي، وهي تُعد ثاني أكبر نسبة للإنفاق الحكومي بعد الدفاع والأمن (35٪). كما تم إجراء استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية الجديدة وتحسين المشروعات الحالية لزيادة كفاءة وإنتاجية الشركات في البلاد، ونتيجة لذلك شهدت المملكة العربية السعودية في الفترة من عام 2003م إلى عام 2014م نمواً اقتصادياً قوياً بمعدل سنوي بلغ متوسطه حوالي 5٪، وفي واقع الأمر فقد نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل يفوق بكثير إجمالي الناتج المحلي حيث بلغ متوسطه 7.2٪، مدفوعاً بزيادة الإنفاق الحكومي (الشكل رقم "2").

الشكل 2. الإنفاق الحكومي التاريخي للمملكة العربية السعودية.



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي (2019م).

3. مناقشة النتائج الأولية

بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يُمكن للزيادة في الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي بنسبة 1٪ أن تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.3٪ و 0.02٪ في القيمة المضافة للقطاع غير النفطي على المدى الطويل، وبزيادة قدرها 0.13٪ و 0.01٪ على التوالي على المدى القصير. وتتوافق هذه النتائج مع المدارس الفكرية الراسخة لـ سيما المنهج الكينزي (Keynesian)، فيما توصلت دراسات تجريبية أخرى أجريت على اقتصادات مختلفة بما فيها الاقتصاد السعودي- للنتيجة نفسها وهي الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على الإنتاج. وكذلك تبين لنا أن الإنفاق الجاري أعلى تأثيراً من الإنفاق الرأسمالي، وذلك منسجماً مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات المالية السابقة التي أجريت في المملكة العربية السعودية (على سبيل المثال: دراسات [Joharji and Starr 2014]; [Eid and Awad 2017]).

وكذلك تبين لنا أن تأثيرات الإنفاق الحالي أكثر تأثيراً من الإنفاق الرأسمالي.

لقد وجدنا أيضاً آثاراً إيجابية للعمالة ورأس المال (لأغراض التبسيط يُشير مصطلحيّ "العمالة" و"رأس المال" إلى العمالة غير النفطية ورأس المال غير النفطي) على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على المدى الطويل، وينجم عن زيادة العمالة ورأس المال بنسبة 1% زيادة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل بين 0.26% و0.51% على التوالي مع الإبقاء على العوامل الأخرى ثابتة. أما على المدى القصير، فإنّ الأثر الصافي لنمو العمالة على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يكون إيجابياً (0.03%). بينما تبين لنا من واقع التقديرات أنّ نمو رأس المال ليس له أيّ تأثير ذي دلالة إحصائية. وفي الآونة الأخيرة قام الباحثون Hasanov et al. 2019 بتقدير مرونة العمالة بحوالي 0.6 ورأس المال بحوالي 0.2 على إجمالي الاقتصاد للفترة بين 1989-2015م.

كما أوضح الباحثان Engle and Granger 1987، فإنّ الانحرافات قصيرة المدى عن هذه العلاقة تُعد مؤقتة وتعود تدريجياً إلى العلاقة طويلة المدى، ويتم من الناحية الإحصائية تمثيل ذلك بسرعة معامل التعديل (SoA) التي يجب أن تكون في حدود (0 ; -2) وأن تكون ذات دلالة إحصائية. وقد قمنا بتقدير سرعة معامل التعديل بمقدار (-0.55)، ويشير هذا إلى أنه إذا انحرف الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في العام الحالي عن علاقته طويلة المدى بالإنفقات الجارية والرأسمالية الحكومية ونمو العمالة ورأس المال الناجم عن التدخلات السياسية وعوامل السوق المحلية والخارجية، فإنّ معدل 55% من هذا الانحراف سيتم استعادته في السنة التالية. ويعني هذا أنّ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مرتبط بالإنفاق الحكومي ونمو العمالة ورأس المال. ولقد أظهرت دراساتٍ سابقة -إلى جانب الإحصاءات المذكورة أعلاه- أنّ الإنفاق الحكومي يُعد المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية غير النفطية للمملكة العربية السعودية.

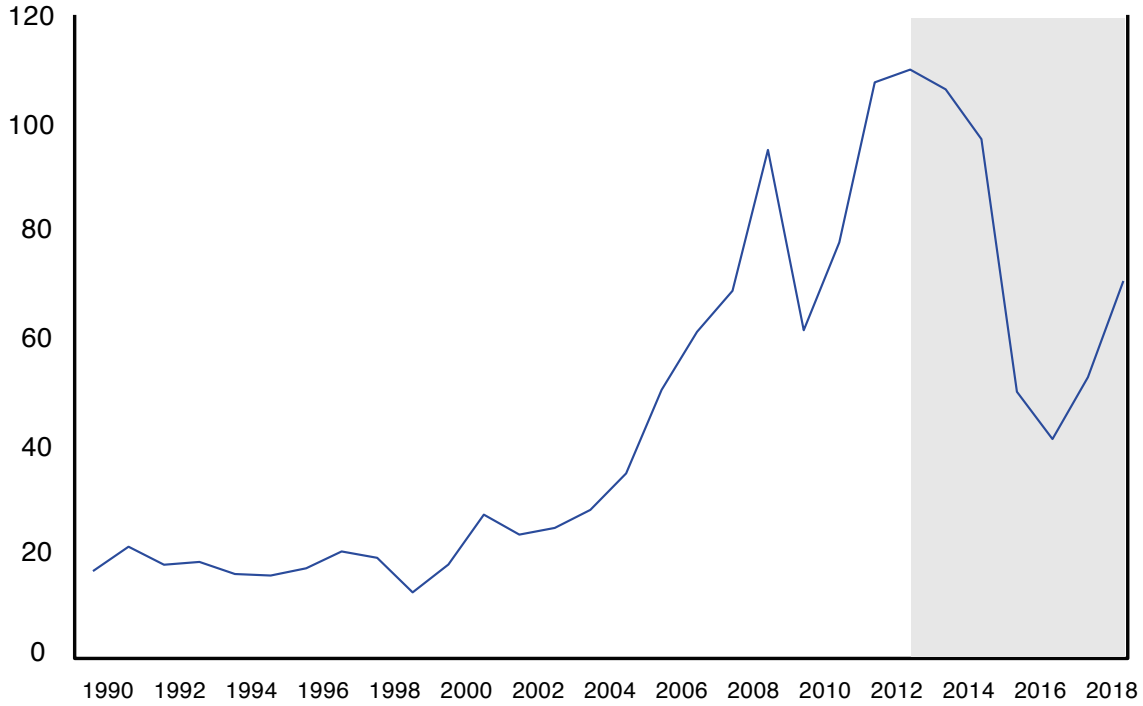
4. تحليل الانقطاع الهيكلي

قمنا أخيراً بتحليل ما إذا كان الانخفاض المستمر في أسعار النفط العالمية منذ عام 2012م قد يتسبب في حدوث تغير هيكلي في العلاقات طويلة وقصيرة الأمد بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والإنفقات الحكومية ونمو العمالة ورأس المال، ويوضح الرسمان التاليان الدافع الكامن وراء هذا التحليل.

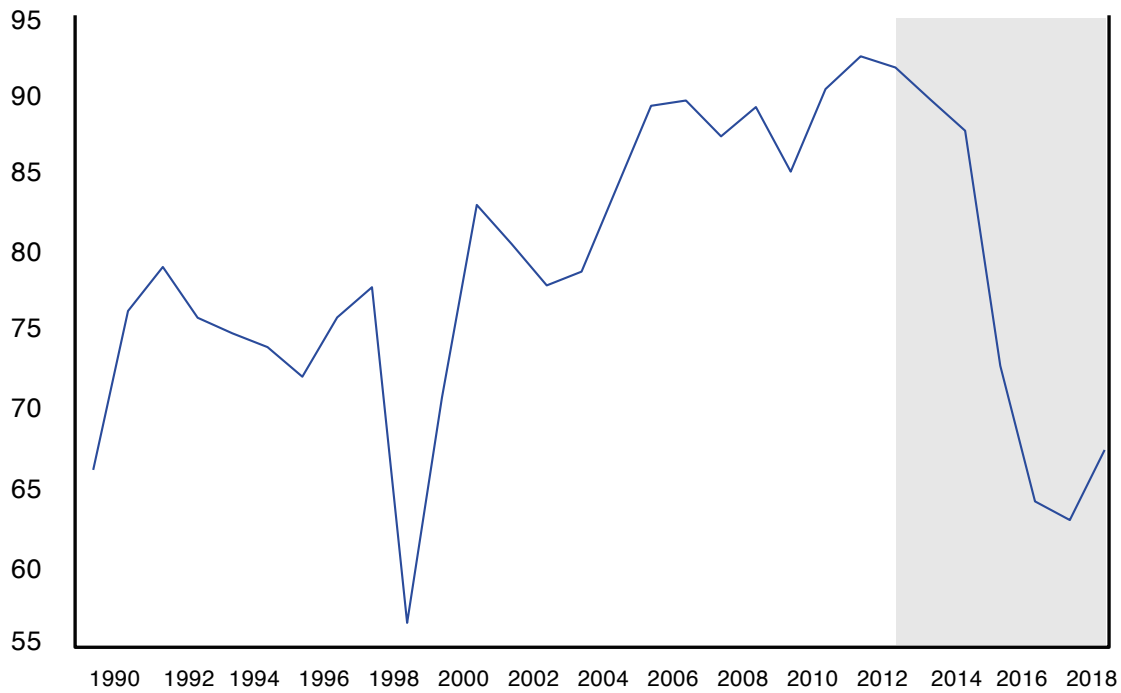


الشكل 3. إيرادات النفط وسعر الخام العربي الخفيف.

الشكل أ: سعر برميل النفط العربي الخفيف (بالدولار)



الشكل ب: نسبة الإيرادات النفطية من الإجمالي.



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي (2019م).



يوضح الرسم البياني (ب) أعلاه أن نسبة إيرادات النفط من إجمالي الإيرادات الحكومية قد ارتفعت من 66% في عام 1989م إلى معدل 92% في عام 2012م، وكما ذكرنا سابقاً، فإن السياسة المالية للحكومة تُعد أمراً بالغ الأهمية في توجيه النشاط الاقتصادي للبلاد، كما هو الحال في جميع الاقتصادات المعتمدة على النفط. علاوة على ذلك فإن متوسط حصة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بلغت نسبة 34% في الفترة ما بين 1989-2012م، ويشكل هذا وحده دليلاً كافياً على أنه يمكن لانخفاض أسعار النفط أن يؤدي إلى خلق مشاكل في الاقتصاد الحقيقي إذا لم تتخذ الحكومة التدابير الكافية للتخفيف من آثار هذه الانخفاضات. بينما يُبيّن الرسم البياني (أ) في الشكل رقم (3) أعلاه الكيفية التي انخفض بها رأس المال الحكومي والنفقات الجارية انخفاضاً كبيراً منذ عام 2014م، إضافة لتباطؤ اتجاه تقلص الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بدرجة كبيرة منذ عام 2015م. وقد يرتاب المرء في أن هذه العوامل يمكن أن تؤدي إلى تغيير هيكلية في العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والنفقات الحكومية والرأسمالية الجارية، وتحقيقاً لهذه الغاية قمنا بإجراء تحليل تغيير هيكلية باستخدام طرق مختلفة للحصول على نتائج قوية. وتشير نتائج اختبارات التغيير الهيكلية إلى أن انخفاض أسعار النفط بعد عام 2012م لم يخلق أي تغيير هيكلية في العلاقة طويلة أو قصيرة الأمد للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مع الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي، مما يعني أن تقديرات معاملات المرونة طويلة وقصيرة المدى تُعدّ صالحة للتحليل والتنبؤ.

5. الاستنتاجات وتحليلات السياسة الأولية

يطبق هذا البحث نموذج التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء (cointegration and error correction modeling)، وكذلك اختبارات التغيير الهيكلية على البيانات الخاصة بالمملكة العربية السعودية في إطار إضافة دالة الإنتاج المعزز، ونجد أنّ للإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي آثاراً إيجابية ذات دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على الأمدين الطويل والقصير. كما نجد أيضاً أنّ للعمالة ورأس المال آثاراً إيجابية ذات دلالة إحصائية على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وأخيراً فإننا لا نجد أيّ تغيير في العلاقات الطويلة الأمد أو القصيرة على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مع الإنفاق الحكومي، وقد يكون مرد ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة. ولا شك أنّ نتائج هذه الدراسة يمكن أن تساعد في وضع العديد من التوصيات المتعلقة بتدابير السياسة المالية التي قد تكون ذات فائدة في تطوير الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، إضافة إلى أن توصيات السياسة هذه يمكنها كذلك أن تساعد على تحقيق بعض الأهداف المالية والاقتصادية لرؤية المملكة (SV2030).

**وأخيراً فإننا لا نجد أيّ
تغيير في العلاقات طويلة
أو قصيرة الأجل للناتج
المحلي الإجمالي غير
النفطي مع الإنفاق
الحكومي.**

³ يمكن الحصول على نتائج الاختبارات التفصيلية لكل طريقة من المؤلفين مباشرة وفقاً للطلب.

من ناحية أخرى ومن أجل
تحسين كفاءة الإنفاق
الرأسمالي فإنه يلزم
إجراء المزيد من إصلاحات
الحكومة لزيادة الإنتاج
وتسريع نمو الناتج
المحلي الإجمالي غير
النفطي وتحقيق الأهداف
الاقتصادية والاجتماعية
للرؤية السعودية
(SV2030).

أولاً: إن النتيجة التي مفادها أن نمو رأس المال والعمالة لهما تأثير إيجابي كبير على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على المدى الطويل، تعني أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي أكبر إذا كان موجهاً نحو تطوير العمالة ورأس المال لتعزيز تنمية القطاع الخاص وزيادة المحتوى المحلي ورفع مستوى البنية التحتية القائمة. كما أن تطوير العمالة -أي رأس المال البشري- يعد أحد برامج تحقيق الرؤية الثلاثة عشر (SV2030 VRPs)، ووفقاً لذلك فقد ترغب الحكومة في التفكير في التركيز على تنمية رأس المال البشري بما في ذلك الاستثمار في التعليم والتدريب المهني وبناء القدرات وتعزيز بيئة الاستثمار للقطاع الخاص.

ثانياً: توصلت الدراسة إلى أن الآثار الإيجابية غير النفطية لرأس المال تشير إلى أن زيادة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الرأسمالية سوف تعزز دوره في النمو الاقتصادي غير النفطي، وسوف يساعد هذا بدوره في تحقيق أهداف رؤية المملكة (SV2030).

ثالثاً: شرعت الحكومة السعودية منذ عام 2017م في إجراء العديد من الإصلاحات المالية العامة لتحسين التخطيط المالي وإدارة المالية العامة والالتزام بما ورد في الميزانية، مما سيؤدي بالتالي إلى كفاءة الإنفاق الحكومي. ومع ذلك، ومن أجل تحسين كفاءة الإنفاق الرأسمالي، فإنه يلزم إجراء المزيد من إصلاحات الحكومة لزيادة الإنتاج وتسريع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لرؤية المملكة (SV2030).

رابعاً: يمكن للحكومة السعودية استخدام مركزها المالي لدعم تنمية الاقتصاد غير النفطي في المملكة على المدى القصير والطويل. فتخفيض العجز المالي في البلاد -لا سيما عن طريق زيادة الإيرادات غير النفطية دون الإضرار بالأنشطة غير النفطية- من شأنه أن يعزز من المركز المالي للحكومة. كما سيتيح ذلك للحكومة زيادة كفاءة نفقاتها مع دعم الاستخدام المالية على المدى الطويل، ويمكن كذلك دعمها من خلال الإطار المالي الكلي المتوسط الأجل الذي تم تنفيذه مؤخراً.

أخيراً، فإن من الأهمية بما كان الاستمرار في نهج تحسين بيئة الأعمال للاستثمارات المحلية والأجنبية في المملكة العربية السعودية بغرض زيادة رأس المال في البلاد، وبالتالي تعزيز الإنتاجية والتنوع الاقتصادي. وتعد بعض الإصلاحات الهيكلية التي أجريت مؤخراً في المملكة مفيدة في هذا الصدد رغم الحاجة للمزيد منها مستقبلاً.

شكر وتقدير

يشرفنا أن نزجي عظيم شكرنا وامتناننا لوزارة المالية لتقديمها بيانات عام 2018م، كما نعرب عن شكرنا لجميع المشاركين في ورشة عمل كابسارك (الاستقرار الاقتصادي الكلي والتنوع في الاقتصاديات المعتمدة على النفط) على تعليقاتهم واقتراحاتهم.

المراجع

- Callen, Tim, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy, and Padamja Khandelwal. 2014. "Economic diversification in the GCC: Past, present, and future." International Monetary Fund.
- Eid, Ashraf Galal, and Ibrahim L. Awad. 2017. "Government Expenditure and Private Sector Growth in Saudi Arabia: A Markov Switching Model Analysis." *Economic Issues* 22(2).
- Engle, Robert F., and Clive W.J. Granger. 1987. "Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing." *Econometrica: Journal of the Econometric Society*: 251-276.
- Hasanov, Fakhri J., Brantley Liddle, Jeyhun I. Mikayilov, and Carlo Andrea Bollino. 2019. "How Total Factor Productivity Drives Long-Run Energy Consumption in Saudi Arabia." In *Energy and Environmental Strategies in the Era of Globalization*, edited by Muhammad Shahbaz and Daniel Balsalobre. Cham: Springer.
- Joharji, Ghazi A., and Martha A. Starr. 2010. "Fiscal policy and growth in Saudi Arabia." *Review of Middle East Economics and Finance* 6(3): 24-45.
- Saudi Arabia Monetary Authority (SAMA) (2019). "Annual Statistics." May 2019 release.



عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

© حقوق النشر 2020 محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). لا يجوز استخدام هذا المستند أو أي معلومات أو بيانات أو محتوى يتضمنه دون نسبته بشكل ملائم لكابسارك. كما لا يجوز إعادة إنتاج هذا المستند أو جزء منه دون إذن خطي من كابسارك. ولا ينشأ عن المعلومات الواردة في هذا المستند أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية—سواء مباشرة أو غير مباشرة—تجاه دقتها أو اكتمالها أو فائدتها. كما لا يجوز أن يعتبر هذا المستند—أو أي جزء منه—أو أن يفسر كمنصحة أو دعوة لاتخاذ أي قرار.



مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية
King Abdullah Petroleum Studies and Research Center

www.kapsarc.org